



الملخص التنفيذي لدراسة

**مدى إسهام القطاع غير الحكومي  
في تحقيق جودة التعليم العالي في الدول العربية**



## مقدمة:

شهد قطاع التعليم العالي بمؤسساته الأكاديمية والبحثية توسعاً كمياً ونوعياً متسارعاً خلال العقود الأخيرة، انطلاقاً من أهميته الكبرى وتأثيره المباشر على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حدّ سواء. وتأسيساً على ما سبق فقد أضحت التعليم العالي ميداناً تنافسياً بين الدول، وكذلك داخل الدولة ذاتها، مما أسهم في زيادة الاهتمام بجودة المؤسسات التعليمية، بل وتعدّدت إلى تنافسها في تحقيق التميّز والريادة. وعلى الصعيد العربي، فقد حرصت العديد من الدول العربية على منح التعليم العالي دوره الريادي في بناء مجتمع المعرفة وتطوير الاقتصاد، وفق منهج معرفي منتج، تزامن ذلك مع تزايد الإقبال على الالتحاق بالجامعات التي تعتبر في معظم تلك الدول بوابة رئيسة لسوق العمل.

لقد فرض الواقع الجديد المتمثل في صعوبة قيام الحكومات وحدها بسدّ احتياجات المجتمع في توفير فرص التعليم العالي للأعداد المتزايدة من خريجي التعليم العام، إلى الصعود القوي للاستثمار في التعليم العالي، وبرزوغ سوق عالمية للرأسمال البشري المؤهل، وظهور مهتمين جُدد بالتعليم العالي الأهلي من شرائح مختلفة من المجتمع؛ كرجال المال والأعمال، وكانت المعادلة الصعبة تتمثل في ألاّ يؤثر التوسع في الاستيعاب على جودة البرامج الأكاديمية المقدمة

ولاستجلاء دور مؤسسات القطاع الأهلي وبيان إسهاماتها -إن وجدت- في جودة التعليم العالي كانت هذه الدراسة، التي اقترحتها ودعمها المركز الإقليمي للجودة والتميز في المملكة العربية السعودية (والذي أُسس تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بموجب اتفاقية بين المملكة العربية السعودية، ومنظمة اليونسكو)، وذلك لاستجلاء دور القطاع الأهلي (غير الحكومي) وبيان إسهاماته في تحقيق جودة التعليم في الدول العربية من خلال عينة مختارة من هذه الدول، تمثلت في كل من: المملكة الأردنية، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية السودان، واعتمدت الدراسة على عدة مدخلات لتشخيص ومقارنة الوضع الحالي لمؤسسات التعليم الأهلي العالي، ودورها في رفع جودة التعليم العالي بشكل عام، ووضع مقترح لتحسين إسهامات القطاع الأهلي (غير الحكومي) في تعزيزها وفق ما يتوفر من الممارسات المتميزة على المستوى الإقليمي والعالمي. وقد ركزت أسئلة الدراسة على ما يلي:

- ما مستوى جودة أداء مؤسسات التعليم العالي غير الحكومية في الدول العربية عينة الدراسة؟
- ما مستوى جودة المخرجات بمؤسسات التعليم غير الحكومية في الدول العربية عينة الدراسة؟
- ما التجارب المتميزة على المستوى العالمي بالدول عينة المقارنة المرجعية في جودة الأداء والمخرجات بمؤسسات التعليم العالي غير الحكومية؟

## منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي بشقيه الوثائقي والمسحي؛ لملاءمته لطبيعة الدراسة الميدانية، بالإضافة إلى إمكان استخدام أكثر من أداة من خلال هذا المنهج. مجتمع وعينة الدراسة:

## 1- مجتمع الدراسة:

تضمن مجتمع الدراسة مؤسسات التعليم الأهلي العالي بالدول العربية.



أُختيرت عينة الدراسة من الدول الآتية: (المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية، جمهورية السودان، المملكة الأردنية الهاشمية)؛ وقد تضمنت الفئات الآتية: الخبراء والمختصين في مجال الجودة والتعليم العالي، جهات التوظيف، الخريجين.

## 2 - عَيِّنَةُ الدَّرَاسَةِ:

### أ- عَيِّنَةُ الدَّرَاسَةِ لاسْتِطْلَاعَاتِ الرَّأْيِ:

تضمنت عينة الدراسة لاستطلاعات الرأي (652) خريجًا من خريجي التعليم الأهلي العالي و(407) من جهات التوظيف بطريقة عشوائية في الدول التالية (السعودية، مصر، السودان).

### ب- عَيِّنَةُ الدَّرَاسَةِ لِمَجْمُوعَاتِ التَّرْكِيزِ:

اختيرت عينة الدراسة لمجموعات التركيز بالطريقة العمدية في الدول التالية (السعودية، مصر، والسودان، والأردن)؛ وقد تضمنت (61) مشاركًا من الخبراء المختصين في شؤون الجودة والاعتماد الأكاديمي، وأعضاء هيئة التدريس، ومسؤولين بمؤسسات التعليم الأهلي العالي بالإضافة إلى مسؤولين من جهات التوظيف والجهات الحكومية (وزارة التعليم، وزارة الخدمة المدنية).  
أدوات الدراسة:

#### 1 - المسح المرجعي:

أُجري مسح مرجعي للدراسات، والمراجع، والتقارير ذات العلاقة، والشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)؛ بهدف تحديد الشكل العام لهذا النوع من البحوث وكيفية تطبيقه، وكذلك تجهيز الإطار النظري للدراسة وتصميم نموذجي الاستبانة.

#### 2 - المقارنة المرجعية:

كما أُجري مسح مرجعي لدول المقارنة المرجعية من عينة الدراسة؛ وهي الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وجنوب أفريقيا، وكوريا الجنوبية. وقد وقع الاختيار على هذه الدول لعدة أسباب؛ من أهمها: وجود تجربة ثرية في التعليم العالي غير الحكومي لديها، إضافة لتمايز تلك الدول جغرافيًا واجتماعيًا.

#### 3 - مجموعات التركيز:

ومن الأدوات التي عُمِلَ بها؛ لتحقيق أغراض هذه الدراسة: تنفيذ (4) ورش عمل في الدول عينة الدراسة (السعودية، ومصر، والسودان، والأردن) شارك فيها (61) من خبراء التعليم العالي والجودة، وبعض منسوبي مؤسسات التعليم الأهلي العالي، وهيئات الاعتماد والمؤسسات الحكومية، وعددٌ من جهات التوظيف.

#### 4 - استطلاعات الرأي (الاستبانات):

وأخيرًا فقد صُممت استبانتان؛ إحداهما لاستطلاع آراء جهات التوظيف، والأخرى لخريجي التعليم الأهلي العالي، وطُبِّقَتَا في دول عينة الدراسة (السعودية، ومصر، والسودان)، بهدف التعرف على آراء عينة الدراسة حول العناصر التالية: جودة مخرجات التعليم الأهلي العالي، أثر التعليم الأهلي العالي في جودة التعليم، حوكمة مؤسسات التعليم الأهلي العالي، جودة التعليم والخطط الدراسية والتدريب الميداني، جودة الموارد المادية والبشرية، جودة البحث العلمي وخدمة المجتمع بالتعليم الأهلي العالي.

### نتائج الدراسة:



أبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، تشير إلى أن دول المقارنة المرجعية تتباين فيما بينها في مدى تميز مخرجات التعليم الأهلي، مقارنةً بالتعليم العالي الحكومي، ولا توجد قاعدة مطردة لدور القطاع في ضمان الجودة.

### 1 - نتائج المقارنة المرجعية:

في عملية المقارنة المرجعية لهذه الدراسة اعتمدت على المؤشرات المتعارف عليها في قياس مخرجات التعلم من خلال بحث الدراسات والتقارير، وكذلك التصنيفات الدولية، وكانت أبرز النتائج ما يلي:

- أن مخرجات التعلم لدى مؤسسات التعليم الأهلي العالي أفضل من مخرجات التعلم في مؤسسات التعليم العالي الحكومي في كلٍّ من: اليابان والولايات المتحدة. وهناك تكافؤ في توظيف خريجي المؤسسات التعليمية الأهلية والحكومية، من حيث نسبة توظيف خريجها في كوريا الجنوبية، بينما تكون أعلى في القطاع الحكومي بجنوب أفريقيا.

- أن خريجي المؤسسات الربحية ذات السنتين - خاصة في الولايات المتحدة - يواجهون البطالة أكثر من الطلاب المؤهلين، الذين تخرجوا من مؤسسات غير ربحية، يحصلون على دخل أقل بكثير من نظرائهم في المؤسسات غير الربحية. أما الحاصلون على درجة البكالوريوس فلا يوجد اختلاف كبير بين الخريجين المؤهلين من المؤسسات الحكومية غير الربحية أو الربحية.

- أسهم التعليم الأهلي العالي في دول المقارنة، في استيعاب الطلب المتزايد على التعليم العالي، كما أسهم في توفير التعليم للفئات التي لم يتح لها الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي الحكومي.

- لدى مؤسسات التعليم الأهلي العالي في غالبية دول المقارنة صلاحيات أكبر، وهناك نوعٌ من الإشراف والمتابعة لأداء تلك المؤسسات، كما أن فيها بعضًا من التنظيم المركزي لها.

- تسهم مجالس التعليم المستقلة وكذلك هيئات الاعتماد في عمليات الاعتراف والإشراف على تلك المؤسسات.

- تركز مؤسسات التعليم الأهلي العالي على التدريس وكذلك التخصصات منخفضة التكلفة.

- استخدام التعليم الإلكتروني لخفض التكلفة والتكيف بسرعة مع التغييرات المتسارعة في العلوم، ودمجها في المناهج.

- مؤسسات التعليم الأهلي العالي أقل من نظيراتها الحكومية، وتتركز معظم جهودها في خدمة المجتمع على ما له علاقة بتحسين صورتها.

### 2- نتائج استطلاعات الرأي:

#### أ - محور جودة الأداء في مؤسسات التعليم الأهلي:

توصل استطلاع آراء الخريجين إلى النتائج التالية:

- ارتفاع نسبة الرضا العام عن جودة الأداء في البرنامج الذي درسوا فيه؛ فقد بلغ المتوسط المعياري 3.85 من 5، وكذلك بالنسبة لمجموع عناصر تقييم مستوى ظهر اهتمام البرنامج بتحقيق الكفايات اللازمة للأداء الوظيفي (3.88 من 5).
- ارتفاع مستوى الرضا العام عن الدراسة بالكلية التي تخرج فيها المشارك (متوسط معياري 3.90).
- ارتفاع متوسط تقييم جاذبية بيئة الكلية والتوصية بها (3.81).
- جميع عناصر محور جودة الأداء حظيت بمستوى تقييم مرتفع، وتراوح المتوسط المعياري بين (3.73 و3.95).



- هناك فروق حول الرضا عن وجود قيادة جيدة ونظام إداري فعال لصالح جمهورية السودان، مقارنة مع كل من المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، كما توجد فروق في آراء الخريجين حول مدى توفر أعضاء هيئة تدريس ذوي كفاءة عالية بالجامعة أو الكلية التي درسوا بها لصالح جمهورية السودان، مقارنة مع كل من: المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية.
- كما توجد فروق في آراء الخريجين حول توافر مصادر التعلم (المكتبة، قواعد البيانات..... إلخ) المحدثة، والتي تلي احتياجات الخريجين دائماً لصالح جمهورية السودان كذلك.
- كما أجمع الخبراء المشاركون في ورش العمل على العناصر الآتية:
  - توجد آلية مفعلة في جميع الدول عينة الدراسة؛ لمنح التراخيص لمؤسسات التعليم الأهلي العالي، تتضمن عدداً من الشروط والإجراءات.
  - توجد (آليات/ ممارسات) لعملية الإشراف ومتابعة جودة الأداء والمخرجات لمؤسسات التعليم الأهلي العالي، من خلال وزارة التعليم وهيئات الاعتماد بالدول عينة الدراسة.
  - الهياكل التنظيمية بمؤسسات التعليم الأهلي العالي، تتسم بالمرونة وإتاحة الصلاحيات التي تسهم في إدارتها بصورة أفضل من الجامعات الحكومية.
  - توجد آلية لتعيين القيادات بمؤسسات التعليم الأهلي العالي من خلال مجالس الأمناء أو مجلس التعليم.
  - لا بد من توافر الموارد المادية المناسبة؛ لمنح التراخيص لمؤسسات التعليم الأهلي العالي.
  - توجد ممارسات متعددة بالدول عينة الدراسة لمتابعة مدى كفاية وكفاءة الموارد المادية لمؤسسات التعليم الأهلي العالي.
  - يوجد تميز في مستوى جودة الموارد المادية والمرافق في المجال التعليمي والأنشطة غير الصفية للطلاب بمعظم مؤسسات التعليم الأهلي العالي، مقارنة بالحكومي.
  - تتوفر الموارد المالية في مؤسسات التعليم الأهلي العالي بصورة أفضل من المؤسسات الحكومية.
  - تُعتبر مؤسسات التعليم الأهلي العالي عنصر جذب لأعضاء هيئة التدريس؛ نتيجة للمميزات المالية التي تتوفر بها.
  - مؤسسات التعليم غير الحكومي تُعتبر بيئة تعليمية جاذبة لكل من: الطلاب المتميزين (من خلال المنح)، والأثرياء.

## ب - محور جودة المخرجات في مؤسسات التعليم الأهلي:

توصلت نتائج استطلاع آراء الخريجين إلى الآتي:

- بلغ مستوى تقييم الخريجين لمدى تحقيق المعارف والكفايات اللازمة للأداء الوظيفي (3.88 من 5).
- جميع العناصر الخاصة بجودة المخرجات، حظيت بتقييم مرتفع من وجهة نظر الخريجين؛ فقد تراوح المتوسط المعياري لجميع البنود بين (3.77 و3.98)، وتبين أن أكثر العناصر تميزاً في هذا المحور هو إسهام الدراسة (بالجامعة/ الكلية) في فهم الخريجين للمسؤوليات الأخلاقية والمهنية في مجال التخصص؛ فقد بلغ المتوسط المعياري (3.98)، بينما أقل العناصر تميزاً هو إسهام الدراسة (بالجامعة/ الكلية) في ممارسة وإتقان المهارات المهنية والتخصصية المناسبة لطبيعة عمل الخريجين؛ إذ بلغ المتوسط المعياري له (3.77).



- ظهر وجود فروق ذات دالة إحصائية حول عنصر تطور الصفات الشخصية العامة؛ مثل: (الإبداع والتفكير الابتكاري، التواصل الفعال، التحدث والحوار، التعلم الذاتي..... إلخ)، فقد ظهر تفوق الخريجين في جمهورية مصر العربية في اكتساب مهارات استخدام التقنية الحديثة الملائمة لطبيعة عملهم مقارنة مع كلٍّ من المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان.
- متوسط آراء الخريجين حول مدى المشاركة في أنشطة خدمة المجتمع، والعمل التطوعي تراوحت بين (3.24، 3.53) في الدول الثلاث، ومتوسط مجموعها ذو مستوى مرتفع (3.54). كما أن هناك ارتفاعاً ذا دلالة إحصائية في آراء الخريجين حول مدى المشاركة في أنشطة خدمة المجتمع، والعمل التطوعي، لصالح جمهورية مصر العربية، مقارنةً مع كلٍّ من المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان. ولصالح المملكة العربية السعودية مقارنةً بجمهورية السودان.
- يعتقد 45.6% من خريجي البرامج المختلفة في الكليات غير الحكومية، أن قدراتهم ومهاراتهم الوظيفية أعلى من قدرات ومهارات نظرائهم في الكليات والبرامج الحكومية، بينما يظن 10.1% من الخريجين أن مهاراتهم وقدراتهم الوظيفية أقل من نظرائهم في المؤسسات الحكومية، ولم تُظهر الدراسة اختلافاً ذا دلالة إحصائية في هذا الموضوع بين الدول الثلاث (مستوى الدلالة 0.157).
- يرى 36.0% من خريجي التعليم غير الحكومي، أن جهات التوظيف تنظر إلى خريجي التعليم الحكومي على أنهم أفضل من خريجي الجهات غير الحكومية، ويعتقد نفس العدد تقريباً عكس ذلك.

#### كما توصلت نتائج استطلاع آراء جهات التوظيف إلى أن:

- متوسط تقييم جهات التوظيف لمستوى خريجي التعليم العالي غير الحكومي مرتفع (4.13 من 5)، ووافق 82.11% من المشاركين من جهات التوظيف على أن خريجي التعليم العالي غير الحكومي، يتحلون بمستوى جيد من الكفايات والمهارات.
- توجد فروق ذات دالة إحصائية بين كلٍّ من: المملكة العربية السعودية، وجمهورية السودان ومصر، لصالح جمهورية السودان ومصر في محور جودة الخريجين بالتعليم الأهلي العالي.
- يوجد اعتقاد لدى جهات التوظيف بأن معظم الخريجين يتحلون بأغلب كفايات الأداء الوظيفي ومتطلباته، وأن جميع العناصر الخاصة بجودة المخرجات قد حظيت بتقييم مرتفع من وجهة نظر جهات التوظيف؛ فقد تراوح المتوسط المعياري لجميع البنود بين (3.95 و 4.35)؛ وقد تبين أن أكثر العناصر تميزاً في هذا المحور هو: امتلاك الخريج المهارات المناسبة لاستخدام التقنية الحديثة والملائمة لطبيعة العمل؛ فقد بلغ المتوسط المعياري (4.35)، بينما أقل العناصر تميزاً هو: امتلاك الخريج المهارات الإدارية المناسبة لطبيعة العمل؛ إذ بلغ المتوسط المعياري له (3.95)، جدول (4ت).
- توجد فروق ذات دالة إحصائية حول جميع عناصر جودة الخريجين، لصالح جمهوريتي مصر العربية والسودان، مقارنةً مع المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى وجود فروق ذات دالة إحصائية في عنصر تمكن الخريجين من المعرفة الجيدة بالنظريات والتطبيقات لصالح جمهورية السودان، مقارنةً بجمهورية مصر العربية.
- هناك تفاوت في تفضيل جهات التوظيف لخريجي التعليم الحكومي وغير الحكومي، فبينما ذكر 51.4% من جهات التوظيف أنه لا يوجد تفضيل بين الخريجين؛ ذكر 27.0% منهم أنهم يفضلون خريجي التعليم



العالي الحكومي، وفي المقابل يفضل 21.6% منهم خريجي التعليم العالي غير الحكومي. ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء جهات التوظيف في الدول الثلاث.

- نسبة تفضيل جهات التوظيف لخريجي المؤسسات التعليمية المعتمدة أكاديمياً (80.0%)، بينما كانت نسبة تفضيل خريجي المؤسسات غير المعتمدة (20.0%)، وظهر تفاوت ليس ذا دلالة إحصائية، بين تفضيل جهات التوظيف في الدول الثلاث: المملكة العربية السعودية (85.6%)، جمهورية السودان (78.4%)، جمهورية مصر العربية (77.7%).

### كما أجمع الخبراء المشاركون في ورش العمل على العناصر الآتية:

- أسهم التعليم غير الحكومي في إتاحة فرص قبول إضافية للطلاب واستيعاب أعداد أكبر ممن يستوفون شروط القبول، ولا يجدون لهم أماكن شاغرة في المؤسسات التعليمية الحكومية.
- توجد بعض الآثار الإيجابية في التنمية الوطنية في بعض المناطق الطرفية، لبعض الدول عينة الدراسة مثل جمهورية السودان، ظهر ذلك في توطین الوظائف، وتقليل الهجرة، وانتعاش اقتصاد هذه المناطق.
- يسهم التعليم غير الحكومي في تطوير جودة التعليم، من خلال عقد بعض الشراكات مع المؤسسات والبرامج الدولية. مما أسهم بشكل إيجابي في زيادة جودة مخرجات هذه البرامج والإقبال عليها في سوق العمل.
- البرامج الأكاديمية التي يتم تقديمها في بعض الجامعات والكليات غير الحكومية، تركز إلى حدٍّ ما على تطوير المهارات الشخصية، ومهارات التواصل، واللغة الإنجليزية، والحاسب الآلي، واستخدام التقنية الحديثة لخريجها بما يحقق متطلبات سوق العمل بصورة أفضل من الجامعات الحكومية والمعاهد غير الحكومية.
- مستوى مدخلات التعليم غير الحكومي بصورة عامة من الطلاب المقبولين، أقل في المستوى التحصيلي من نظرائهم في التخصصات نفسها بالجامعات الحكومية، مما أثر بشكل غير مباشر على جودة مخرجات معظم مؤسسات التعليم غير الحكومي.
- تميّز مخرجات التعليم غير الحكومي في بعض دول العيّنة يُعزى إلى وجود التشريعات، واللوائح والشروط الخاصة بإنشاء البرامج ومتابعة أدائها، وإلى المرونة في اتخاذ القرار، وتوفير الإمكانيات المالية والمرافق والتجهيزات الحديثة.
- توجد ممارسات مختلفة لقياس جودة مخرجات التعلم لبرامج التعليم غير الحكومي، على المستوى الوطني في الدول عينة الدراسة.
- يوجد ضعف ملحوظ في البحث العلمي بالتعليم غير الحكومي، كما لا توجد أولوية له، وذلك لعدة أسباب؛ منها: قلة برامج الدراسات العليا في معظم التخصصات؛ لعدم توفر العدد الكافي من أعضاء هيئة التدريس بهذه الجامعات، وقلة المعامل البحثية والمختبرية، وعدم وجود أولويات بحثية لدى معظم مؤسسات التعليم العالي غير الحكومي.

### توصيات الدراسة:

- وضع آلية على المستوى الوطني لقياس جودة مخرجات التعلم وتفعيلها من خلال اختبارات مقننة أو اختبارات مهنية في كافة التخصصات، والعمل على تحسينها.



- إيجاد آليات لتحسين شروط القبول بمؤسسات التعليم غير الحكومي؛ لضمان جودة مدخلاته من الطلاب.
- تبني مؤسسات التعليم غير الحكومي لآليات فعالة؛ لمتابعة الخريجين وقياس جودة أدائهم؛ بهدف التطوير المستمر للبرامج.
- زيادة شراكات التعليم غير الحكومي مع الجامعات الحكومية والبرامج الأكاديمية الدولية؛ بهدف تبادل الطلاب والخطط الدراسية، ونقل التجارب، وتبادل بيانات المقارنة المرجعية، وإجراء الدراسات المشتركة.
- أن تدار المؤسسات غير الحكومية من خلال استراتيجيات محددة وواضحة، تقاس من خلال مؤشرات أداء تُقيّم بشكل دوري.
- وضع آلية للتأكد من تفعيل التدريب الميداني المناسب في كافة مؤسسات التعليم غير الحكومي.
- العمل على الاستقرار الوظيفي للكوادر البشرية من أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي غير الحكومي، والالتزام بتحقيق الحد الأدنى من أعداد أعضاء هيئة التدريس بدوام كامل.
- الاهتمام بأنشطة التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس، بمؤسسات التعليم العالي غير الحكومي.
- العمل على تنويع مصادر الدخل لمؤسسات التعليم العالي غير الحكومي، بما يضمن الاستقرار المالي لها.
- توفير الدعم المادي المناسب لأنشطة البحث العلمي بمؤسسات التعليم العالي غير الحكومي.
- إنشاء كيانات إدارية بالهيكل التنظيمية في مؤسسات التعليم غير الحكومي على غرار مؤسسات التعليم الحكومي.
- عقد توأمة وتكامل بين الجامعات غير الحكومية والحكومية في مجالي البحث العلمي وخدمة المجتمع.
- دعم المشاركة في المؤتمرات المحلية والدولية، ودعم فكرة إنشاء جمعيات تخصصية.
- تحفيز أعضاء هيئة التدريس لنشر الأبحاث في مجلات دولية بمكافآت مادية ومعنوية.
- الشراكة مع المؤسسات الخيرية؛ لإيجاد مصادر دعم غير تقليدية للتعليم غير الحكومي وتقديم خدمات مجتمعية.